



# الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية

مايو 2024م

# الأداء المالي

حتى نهاية أبريل 2024م

(بيانات مبدئية)

حتى نهاية أبريل 2024م



حتى نهاية أبريل 2023م

82

متوسط سعر النفط (دولار أمريكي/برميل)

84

1,009

متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا)

1,064

2,237

صافي إيرادات النفط (مليون ر.ع)

2,308

مليون ريال عماني

3,744

الإيرادات

الإيرادات

4,392

3,597

الإنفاق

الإنفاق

3,872

147

الفائض

الفائض

520



(%7)

الإنفاق

نسبة التغير

الإيرادات

(%15)

RO

RO

RO

RO

## الإيرادات

سجلت الإيرادات العامة للدولة حتى نهاية أبريل 2024م نحو (3,744) مليون ريال عماني منخفضة بنحو (15%)، مقارنة بتسجيل (4,392) مليون ريال عماني في ذات الفترة من عام 2023م؛ ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض الإيرادات النفطية وغير النفطية بشكل عام. وفيما يلي أبرز بنود الإيرادات:

مليون ريال عماني

البيان (حتى نهاية أبريل)	2024م	2023م	نسبة التغير
صافي إيرادات النفط	2,237	2,308	(3%)
صافي إيرادات الغاز	565	908	(38%)
الإيرادات الجارية	938	1,172	(20%)
الإيرادات والاستردادات الرأسمالية	4	4	-
<b>إجمالي الإيرادات</b>	<b>3,744</b>	<b>4,392</b>	<b>(15%)</b>

## وفيما يلي أهم بنود الإيرادات:

**01 صافي إيرادات النفط:** انخفض صافي إيرادات النفط حتى نهاية أبريل 2024م بنسبة (3%) مسجلاً نحو (2,237) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (2,308) مليون ريال عماني حتى نهاية أبريل 2023م. وبلغ متوسط سعر النفط المحقق نحو (82) دولارًا أمريكيًا للبرميل، وبلغ متوسط إنتاج النفط نحو (1,009) ألف برميل يوميًا.

**02 صافي إيرادات الغاز:** انخفض صافي إيرادات الغاز بنهاية أبريل 2024م بحوالي (38%) مسجلة نحو (565) مليون ريال عماني مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2023م؛ ويعزى ذلك إلى تغير منهجية تحصيل إيرادات الغاز.

**03 الإيرادات الجارية:** انخفضت الإيرادات الجارية المحصلة حتى نهاية أبريل 2024م بنحو (234) مليون ريال عماني، إذ بلغت نحو (938) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (1,172) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2023م.

## الإنفاق

بلغ الإنفاق العام حتى نهاية أبريل 2024م نحو (3,597) مليون ريال عماني، منخفضًا بمقدار (275) مليون ريال عماني أي بنسبة (7%) عن الإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2023م. وفيما يلي أبرز بنود الإنفاق:

مليون ريال عماني

البيان (حتى نهاية أبريل)	2024م	2023م	نسبة التغير
المصرفات الجارية	2,678	2,674	-
المصرفات الإنمائية	304	183	66%
مساهمات ونفقات أخرى	615	365	68%
مصروفات قيد التسوية	0	650	-
إجمالي الإنفاق	3,597	3,872	(7%)

## وفيما يلي أبرز أوجه الإنفاق:

**01** **المصرفات الجارية:** بلغت المصرفات الجارية للوزارات المدنية نحو (2,678) مليون ريال عماني مرتفعةً بنحو (4) مليون ريال عماني مقارنةً بنحو (2,674) مليون ريال عماني حتى نهاية أبريل 2023م.

**02** **المصرفات الإنمائية:** بلغت المصرفات الإنمائية للوزارات والوحدات المدنية بنهاية أبريل 2024م نحو (304) مليون ريال عماني، بنسبة صرف بلغت (34%) من إجمالي السيولة الإنمائية المخصصة لعام 2024م والبالغة (900) مليون ريال عماني.

**03** **المساهمات والنفقات الأخرى:** بلغت جملة المساهمات والنفقات الأخرى نحو (615) مليون ريال عماني، مرتفعةً بنسبة (68%)، مقارنةً بتسجيل (365) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2023م. وقد بلغ دعم منظومة الحماية الاجتماعية والمنتجات النفطية وقطاع الكهرباء حتى نهاية أبريل 2024م نحو (186) مليون ريال عماني و (96) مليون ريال عماني و (83) مليون ريال عماني على التوالي، كما بلغ التحويل لبند مخصص سداد الديون نحو (133) مليون ريال عماني.

## الاقتصاد العالمي

تشير توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها "الآفاق الاقتصادية" الصادر في مايو 2024م، إلى أن الاقتصاد العالمي سيواصل نموه بوتيرة متواضعة، إذ أنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة (3.1%) في عام 2024م، كما كان عليه في عام 2023م، وسوف يشهد ارتفاعًا طفيفًا في عام 2025م ليصل إلى (3.2%).

## أسواق النفط العالمية

وفقًا لتقرير توقعات الطاقة قصير الأجل الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في مايو 2024م، من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت الفوري في عام 2024م نحو (87.79) دولارًا أمريكيًا للبرميل، في حين أنه من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت الفوري نحو (85,38) دولارًا أمريكيًا للبرميل في عام 2025م.

## الاقتصاد المحلي

أكدت وكالة فيتش في تقريرها الصادر في مايو 2024م تصنيفها الائتماني لسلطنة عُمان عند "BB+" مع نظرة مستقبلية مستقرة؛ نتيجة تراجع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والأثر الإيجابي من الإجراءات الحكومية على المالية العامة، وتوقعت الوكالة بأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان من 1.3% في عام 2023م إلى 1.8% في عام 2024م.



# التطور التاريخي للنظام المالي الحكومي

05

- عـ عام  
1976م < بدأت القصة الرقمية للنظام المالي عندما أسست أول إدارة للحاسب الآلي في الجهاز الإداري للدولة بوزارة المالية، وخلال العام ذاته تم تدشين أول نظام آلي للمدفوعات.
- عـ عام  
1980م < اشترت وزارة المالية أول خوادم معالجة البيانات لتشغيل نظام المدفوعات.
- عـ عام  
1986م < دشنت وزارة المالية أول نظام مالي لتستخدمه الجهات الحكومية في إدارة إيراداتها ومصروفاتها والتزاماتها المالية، وإعداد موازنتها، وتسجيل مشاريعها الإنمائية.
- عـ عام  
1997م < أسست الوزارة نظامًا لإدارة الموارد البشرية لموظفي الجهاز الإداري للدولة يشمل: الرواتب، الإجازات، العلاوات، والترقيات.
- عـ عام  
1999م < عندما بدأ العالم أجمع يتأهب للانتقال إلى الألفية الجديدة، نجحت وزارة المالية في إنجاز مشروع الرقمنة الألفية (Y2K) قبل بداية الألفية الجديدة.
- عـ عام  
2007م < استحدثت وزارة المالية بالتعاون مع شرطة عمان السلطانية ولأول مرة مركز البيانات الرديف؛ لضمان استمرارية عمل الأنظمة المالية الحكومية في حالات الأزمات والكوارث.
- عـ عام  
2013م < حدثت وزارة المالية أنظمة وبرامج الجهاز الرئيسي للنظام المالي، وغيّرت أجهزته الداعمة، وتم تحديثها مرة أخرى في عام 2018م.
- عـ عام  
2022م < تم تطوير مركزي البيانات الرئيسي والرديف؛ ليتواءم مع متطلبات النظام المالي الحكومي الجديد (مالية).
- عـ عام  
2024م < تم تأسيس مركز لتطوير النظام المالي الحكومي (مالية).

[www.mof.gov.om](http://www.mof.gov.om)